مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

نماذج النظرية العربية للتركيب (*) المعجمي العام

محمد عبد العزيز عبد الدايم

1 - تمهيد :

تعالج هذه الدراسة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات تتصل بالتركيب العام للمعجم اللغوي، وهي بذلك مجرد مظهر من مظاهر المعجمية العامة التي لا تقتصر، بطبيعة الحال، على جانب التركيب المعجمي العام، وقد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة [1] زوايا أخرى من هذه النظرية المعجمية التي تعد من الاسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى.

رقد نص البحث في عنوانه على اقتصاره على دراسة التركيب المعجمي العام للتفريق بينه وبين التركيب المعجمي العام، وتركيب مداخل المعجم ؛ إذ من الضروري التفريق بينهما عند دراسة تركيب المعجم اللغوي كما سيتضح في البحث. والبحث بهذا محاولة للإجابة عن سؤال ما إذا كان اللغويون العرب قد ركبوا المعجم تركيبا عاما متماسكا، وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه. وهو في الحقيقة قراءة الأفكار معجمية قليلة أملا في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها. وإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها.

(*) قد استعمل صاحب البحث مصطلح «التركيب» في معنى «البنية» (Structure). فحديثه عن «التركيب المعجمي» هو حديث عن «بنية المعجم» - م م.

(1) محمد رشاد الحمزاوي (1974) : «الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة» ؛ وابراهيم بن مراد (1974) : «مقدمة لنظرية المعجم» ؛ وحلام الجيلالي (1994) : «المعجم العربي بين المدارسية والنظريانية» ؛ وفرحات الدريسي (1994) : «حول نظامية المعجم»، مجلة المعجمية، ع 1-10، ص ص 11-48 و49-131 و105-128 و141-154 على الترتيب.

2 - طبيعة المعجم ومشكلته :

يقرر اللغويون أن المعجم «قائمة بمفردات اللغة أو بمورفيماتها» [2]، أو بتعبير بلومفيلد «المخزون الكلي لمورفيمات اللغة» [3]. وليس ثمة اختلاف جوهري [4] حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات [5] أو المراجع اللغوية [6] الأخرى. وقد ناقشت دراسات معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها الي ذلك [7]. ويمثل صدى هذه الرؤية البنيوية في درسنا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة [8]. وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي [9] بالنقد بما لا يحتاج الى مزيد. ويرجع موقف درسنا العربي في تصوره المعجم قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية تنظيرية في تراثنا ؛ إذ أكثر جهوده المعجمية تطبيقية تتمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا، والنصوص اللغوية العامة أشد فقرا في بيان ذلك. ولا بد من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركام المعجمي الضخم.

وتعنى فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الاقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم، فهو، على ما يقول بعضهم : «ملحق، في الحقيقة، للنحو ؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسيّات irregularities

---

(2) Sproat Richard (1992) : *"Lexicon in Formal Grammar"*, p. 335; Pei, Mario (1966) : *Glossary of Linguistic Terminology*, p. 147.

(3) Bloomfield, Leonard : (1933 [1969]) : *Language*, p. 133; Hamp, Eric P. (1966) : *A glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950*, p. 38.

(4) لا يتصل الخلاف بحقيقة كونه قائمة، وإنما يدور، مثلا، حول إدراج مورفيمات اللغة المقيدة والأعلام وغير ذلك، انظر : Rey, Alain (1986) : *"Lexicon"*, p.451.

(5) يمكن أن تراجع مثلا Crystal, David (1987) : *The Cambridge Encyclopedia of Language*, p. 108.

(6) من ذلك مثلا : Trask, R.L. (1993) : *A Dictionary of Grammatical terms in Linguistics*, p. 159; Chalker Sylvia and Weiner, Edmond (1994) : *The Oxford Dictionary of English Grammar*, p. 225.

(7) انظر : داود حلمي السيد (1987) : المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر، ص 10.

(8) تمام حسان (1973) : اللغة العربية : معناها ومبناها، ص 314-31.

(9) إبراهيم بن مراد (1994) : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 32-50.

الأساسية» [10]. أي أننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا اكتسبناها من قبل [11].

ويطرح كون المعجم قائمة يغيب عنها القياس والقواعد أسئلة عن البنية والنظام والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذ وضع المعجم هذا يجعله مخالفا للعلوم التي تقوم أول ما تقوم على النظريات، وتعنى برصد الأنظمة ودراسة الظواهر بالاضافة إلى تسجيلها للبنيات المختلفة. لقد دعا هذا اللغويين إلى أن يتساءلوا حول ما إذا كان ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته، ونظرية تقوم على رصد هذا النظام. وتقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلا من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به «ما زالا يستعصيان على المحاولات الرامية الى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية» [12].

ويلخص هذا التساؤل المشكلة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجمين.

وقد حاول اللغويون خروجا من هذا الوضع أن يقدموا دراسات معجمية تحاول تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد «أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان بالمعجم ، هما : Lexicography، و Lexicology : يعنى Lexicography بتصنيف المعجم واستخدامه. . . ويعنى lexicology بالدراسة التنظيرية الموحدة لمعاجم الوحدات اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي» [13].

ويحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية الخاصة ببنية المعجم وما يتصل بها من تصنيف وتحليل، والعلاقة بين البنيتين المعجمية والدلالية للغة، ونوعي البنية المعجمية.

3 – الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :

يرصد المعجم كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلا للجانب الدلالي للغة. وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة. أي إن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها.

---

(10) Bloomfield (1933[1969]) : *Language*, p. 274.

(11) Ibid., p. 274.

(12) محمد رشاد الحمزاوي (1991) : «من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ونظاما ؟ »، في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات، ص 309.

(13) Mel'cuk, Igor, (1992) : "*Lexicon : an overview*" p. 333.

وهذا ما يبينه تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبي [14]. ويورثه هذا الأمر مشكلات الدلالة المختلفة وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين ؛ إذ نجد الدلالة تتحقق في أكثر من مستوى لغوي، وغياب البناء الكلي للظاهرة، وهو ما يريد هذا البحث أن يناقشه بصفة رئيسية. وفيما يلي مناقشة لمشكلات الدلالة وصعوبات دراستها.

- **تجريديتها** : تمثل الدلالة أحد مستويي اللغة أو أحد وجهيها. ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما ماديّا قابلا للإدراك باحدى الحواس وكون الآخر، وهو الدلالة، غير مادي، إذ هو تجريدي يتصور بالعقل ولا يدرك بالحواس. وقد أثرت هذه التجريدية التي تتصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى [15].

ويمثل كون الدلالة شيئا مجردا غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها ؛ إذ لا نملك آلة تمكننا من اختبار تصوراتنا عنها. وبحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئا مجردا غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين «عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطى مدى واسعا»[16]، فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي[17] والتعهد بارجاء الدلالة[18] واقصائها عن اللغويات تماما [19] عند من رأى منهم اللغة «مجرد مخزون من المورفيمات

---

(14) Ladusaw, William A. (1988) : *"Semantic theory"*, p. 90.

(15) يمكن أن نقف على إحصاء واسع جدا وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من مداخل كتبها جيرزي بيلز Jerzy Pelz في القاموس الموسوعي للسيميوطيقا، وذلك على النحو التالي : Pelz, Jerzy (1986) : *"Meaning"*, in : Encyclopedic Dictionary of semiotics Vol. 1, pp. 497-57, *"Meaning, Associationist theories of"*, Vol. 1, pp. 507-10. *"Meaning, Pragmaticist theories of"*, Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 511-20, and *"Meaning, Stimulus-response theories of"*, Vol. 1, pp. 520-3.

(16) Fought, John G. (1955) : *"American Structuralism"*, p. 303.

(17) Joos, M. (1958) : *"Semiology : A Linguistic theory of meaning"*; pp. 53-70.

(18) Hill, A.A. (1958) : *Introduction to Linguistic Structure : from Sound to Sentence in English*, p. 3.

(19) Trager G. L. & Smith, H.L. (1951) : *"An Outline of English Structure"*. Studies in Linguistics, occasional Papers 3, Oklahoma : Oklahoma Press.

والترتيبات التي تظهر فيها» [20]، «فصار النحو تشكيلا شكليا يرى موضوعا سابقا ومستقلا لا وسيلة لتحقيق شيء» [21]. وكان أمثلهم طريقا من رأى المعنى طريقا مختصرة للوصول الى ما يوصل اليه بتحليل توزيعي [22].

- **عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد**، كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى، إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات والفونولوجي بمستوى المقاطع وعلم الصرف بمستوى الكلمات وعلم النحو بمستوى الجمل وعلم لغة النص بمستوى النصوص. إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في عدة مستويات لغوية، حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي، والمعنى النحوي أو التركيبي، والمعنى الصوتي، والمعنى الفونولوجي [23]. . الخ. ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تتحرك فيها الدلالة.

- **افتقادها البناء الكلي للظاهرة أو افتقادها للارتباط بوحدتين كبرى وصغرى** كما هو الأمر مع الفروع اللغوية الأخرى، إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبرى ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبرى له والصوت بوصفه وحدة صغرى له وهكذا دواليك. ولا شك أن هذا الأمر هو الذي اتاح لهذه العلوم تركيبا خاصا بها، ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة، على ما سنبين في الحديث عن التركيب فيما يلي.

4 - مفاهيم أولية :

نحتاج قبل تقديم نماذج نظرية المعجم التركيبية، تحديد كل من التركيب والنظام ونماذج النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي الغربية، وتركيب المعجم.

4 - 1 - نواة النظرية التركيبية للمعجم (مفهوم التركيب)

يرد التركيب في اللغة على معنى علو شيء على شيء. يقول ابن منظور : «ركب

---

(20) Hockett, C. (1958) : *A Course in modern Linguistics*, p. 137.

(21) Mathews, P. H. (1986) : *Distributional Syntax*, pp. 245-246.

(22) Bloch, B. (1953) : *"Contrast"*, pp. 59-61.

(23) Crystal, David (1985[1987]) : *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 191.

الدابة يركب ركوبا : علا عليها»[24]، وهو يرد للتراكم ووضع الشيء على الشيء، يفيد المعجم أن «تراكب السحاب وتراكم : صار بعضه فوق بعض... وركّب الشيء : وضع بعضه فوق بعض»[25]. ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئا، يقول في اللسان : «وفي حديث أبي هريرة، رضي الله عنه : «فإذا عمر قد ركبني»، أي تبعني وجاء على أثري ؛ لأن الراكب يسير بسير المركوب، يقال : ركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقا به»[26]. ويفيد التركيب كذلك الضم ؛ فركّب الشيء « إذا ضمه إلى غيره ؛ فصار شيئا واحدا في المنظر. يقال : ركب الفص في الخاتم، وركب السنان في الرمح، وركب الكلمة أو الجملة»[27].

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة «تأليف الشيء من مكوناته البسيطة. ويقابله التحليل»[28]. ويبين الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة، يقول : «التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة»[29]. كما يبين الكفوي علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب، يقول : «والتركيب : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة أو لا، فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقا»[30]. وذلك أن التأليف يعني «جمع الأشياء المتناسبة من الألفة، وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحروف... والتأليف بالنسبة الى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملا»[31]. كما أن الترتيب : «أعم مطلقا من التنضيد ؛ لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض»[32].

ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة ؛ إذ «البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت»[33]. كما أن البنية اصطلاحا تعنى التركيب، إذ هي «بناء

---

(24) ابن منظور : اللسان، ج. 3، ص 1714، مادة (ر ك ب).
(25) السابق، ج. 3، ص 1714.
(26) السابق، ج. 3، ص 1714.
(27) مجمع اللغة العربية (1985) : المعجم الوسيط، ج. 1، مصر : ص 381، مادة (ر ك ب).
(28) السابق، ج. 1، ص 381.
(29) محمد الجرجاني : التعريفات ص 71.
(30) أبو البقاء الكفوي : الكليات، ص 288.
(31) السابق، ص 288.
(32) السابق، ص 288.
(33) السابق، ص 241.

متكامل ومترابط الأجزاء، أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد» (34).

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب، وهو كلمة structure، عما تقرر لها لغة في العربية ؛ إذ إن لفظ structure «مشتق من الفعل اللاتيني struere» يبني. «واللفظ معجميا مرادف لبناء وصياغة وترتيب. باختصار، يرادف تنظيم» كما أنه «يشير بصفة أساسية إلى نظام الارتباطات التي تربط «عضويا» أجزاء بداخل كل منظم» (35). ويفيد تراسك Trask أن التركيب «مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها، وبتعبير آخر، هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معا لصياغة الجملة أو جزء منها» (36).

ويعني ذلك أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث وهو الوحدة الكبرى. وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معا وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات، وكذلك تتركب الكلمات معا وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر. أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشكيلها. وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة.

4 - 2. النظـــام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثلته : «إن النظام مصطلح عام جدا لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة... يمكن، على سبيل المثال، أن يتكلم المرء عن نظام الضمائر في اللغة، وهو يعني القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها، ويعني به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها. قدم مفهوم النظام فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . ويمثل تفصيلا للمفهوم التراثي للجدول paradigm،

---

(34) الحلو (1994) : معجم المصطلحات الفلسفية، ص 104.

(35) Petitot, Jean-Paul Perron (1986) : "*Structure*", pp. 991-022.

(36) Trask, R. L. (1993[1996]) : *A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics*, p. 263.

لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها» [37]. ويعني ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدى العلاقات إلى وحدات أكبر، وإنما يمكن أن يقوم النظام بين أفراد متوازية، أي ليس بعضها جزءا لبعض. كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث، إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءا لبعض ؛ فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات الى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صغرى والعلاقات التي بينها.

أما علاقة النظام بالتركيب فتتمثل في اتساع مفهوم النظام عن التركيب ؛ إذ يمثل التركيب صورة من صور التركيب ؛ ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صغرى مترابطة للقول بوجود التركيب. على أن في الدرس اللغوي تفريقا آخر بين النظام والتركيب، وهو ما نجده عند فيرث الذي «ركز كثيرا على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام» [38]. فقد التفت إلى ضرورة تعامل «التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة» [39]. ويعني ذلك ان الفرق بين النظام والتركيب عند فيرث يعد «نوعا ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما » [40]. يشرح بعض اللغويين هذا الفرق، يقول : «يمكن أن تعد التراكيب ترتيبا أفقيا للعناصر، والأنظمة مجموعة رأسية من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب» [41].

يقودنا هذا للحديث عن نوعي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب، ويؤدي الآخر الى نظام لا إلى تركيب، في الفقرة التالية.

---

(37) Trask. R.L. (1993[1996]) : *A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics*, p. 274.

(38) Palmer. F.R. (1995) : "*Firth and London School*", p. 271.

(39) Firth. J.R. (1968[1957]) : "*A synopsis of linguistic theory*", p.186.

(40) محمد عبد العزيز عبد الدايم (2002) : نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين، ص 82

(41) Catford. J. C. (1969) : "*J.R. Firth and British Linguistics*", p. 225.

4 - 3. تركيب المعجم :

يجب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيته أول ما يسجل ورود نوعين من التركيب المعجمي يتمثل أولهما في التركيب العام للمعجم كله، ويتمثل الثاني في التركيب الخاص بمداخله، وذلك على النحو التالي :

- **التركيب العام للمعجم**، وهو ذلك التركيب العام الذي يشمل شتى مفردات اللغة، وهو ما تسعى شتى النظريات المعجمية إلى تمثيله على نحو شامل وواضح ودقيق.

- **التركيب الخاص بالمدخل**، ويراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم. ويرد المدخل من عمل المعجميين أنفسهم ؛ إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يرونه من المداخل، ثم يدرجون تحت كل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللغة.

4 - 4. من نماذج التصنيف في النظرية الدلالية :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدلالية وصنفوها وفق معايير مختلفة، كما وقفوا مع الرموز التي تؤديها. وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات وربما تقدمها على الوحدات نفسها، يقول بعضهم في هذه الأهمية : «إن الوحدات الطبيعية للغة هي العلاقات relata التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني. ليس الشيء الرئيسي هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية. وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة. وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى، بينما التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني ليس ذا صلة بالنظام، ويمكن أن يغير دون تأثير في النظام» (42).

4 - 4 - 1. نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تتصل بموضوعنا على نحو ما تصنيف سوسير للعلاقات الى رأسية، وقد سماها اقترانية (Associative) (43).

---

(42) Hjelmslev, Louis (1972) : *"Structural analysis of language"* p. 97.

(43) Saussure (1917[1972]) : *Course in General Linguistics*, pp. 122f.

وأفقية، وهو التصنيف الذي «يمكن أن يكون السمة المميزة للسانيات القرن العشرين» (44).
ويمثل تصنيف العلاقات هذا بيانا لكل من :

أ - **علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية**، وهي علاقات عناصر التركيب التي تربط بينها لتكوين هذا التركيب.

ب - **علاقات النظام أو العلاقات الرأسية**، وهي تلك العلاقات التي تجمع أفرادا تحت نظام واحد، كالعلاقات التي تكون بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي. وهذه العلاقات لا تنتج تركيبا ؛ إذ لا تركب الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما.

وتعني صياغتنا هذه أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجوها بما يناسب غرضنا وهو الوقوف على العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن العلاقات التي لا تخصه ؛ وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي للغة. كما تمثل هذه الصياغة تصنيفا لهذه العلاقات بتعبيرات تركيبية أصرح، يتمثل في :

- **علاقات دلالية تركيبية**، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تشكل بسبب من هذه العلاقات وحدات أكبر منها. ومن ذلك على سبيل المثال، العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة.

- **علاقات دلالية غير تركيبية (موازية)**، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى، أي ليس بعضها جزءا لبعض. أي إنها لا تشكل مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منها، أي تركيبا وبناء ما.

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع نحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة بناء. كما يمكن أن نعد من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ ان مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ولا ينتج تركيبا آخر أكبر منها ؛ فهي جميعا كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها. ولا يخفى أن الكلمات لا تكون بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها.

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارتنا نوعي العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطورا على يد فيرث إلى نظام وتركيب وتسميتهما بعلاقات تركيب وعلاقات نظام وتوظيفهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك. إن توظيفنا

(44) Joseph, John E. (1995) : "*Saussurean tradition in Linguistics*" p. 238.

لذلك يبين عدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستفاد من النظام لتكون أساسا لتركيب معجم ؛ فهي علاقات نظام لا تركيب. ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر.

4 - 4 - 2. نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :

يرى البحث أن اللغويين العرب قاموا بمراعاة بعض العلاقات الدلالية في بنائهم للمعجم دون بعض آخر، إذ لم يراعوا الانضواء مثلا. ويبدو موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفا مزدوجا ؛ مما يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله.

أ - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر :

تتمثل هذه العلاقات خاصّة في :

- **العلاقة المعجمية أو الأصولية القائمة على الجذر نفسه**، وهي العلاقة التي تقوم بين الكلمات لاشتراكها في جذر واحد أو أصْل واحد، كالعلاقة التي تقوم، مثلا، بين سلم ويسلم وسالم وسلامة كما في مثال ابن جني. لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها. ولا يخفى أنها تدرج، بناء على ذلك، تحت جذرها الخاص الواحد.

- **علاقة الاشتراك اللفظي homonymy**، تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة في الجذور والصيغ، أي أنها علاقة تفترض في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة. وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة فحسب، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك، إذ تفترض أن للوحدتين جذرين مختلفين وكل ما حدث أن توافق الجذران. إي أننا مع «كلمات مختلفة دوات دلالات مختلفة» (45).

- **علاقة الاشتراك الدلالي polysemy**، وتظهر هذه العلاقة، كسابقتها، بين كلمات متفقة في الجذور والصيغ، أي تقوم في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة أيضا. وبتعبير آخر : إننا مع «كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة» (46). والفرق بينها وبين سابقتها أنها تقوم على افتراض أن التعدد يقوم

(45) Akmajian (1990) : *Linguistics : an Introduction to Language and communication*, p. 203.

(46) Palmer, F.R. (1976) : *Semantics : a New Outline*, p. 65.

في الدلالة فحسب، ولا يقع في اللفظ ابتداء ؛ إذ تفترض أن الجذر الواحد يرد لمعان متعددة. وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضا. والحقيقة أن العلاقتين غير متنافيتين في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك اللفظي، ويفسر بعض آخر من هذه الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك الدلالي. وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في كثير من الكلمات ؛ «إذ إن المشكلة التنظيرية بالنسبة للغوي هي كيف يميزالاشتراك الدلالي polysemy... (شكل واحد - دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي (وحدتان معجميتان حدث أن كانت لهما صيغة صوتية واحدة)» (47).

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات ترجع إلى أصول مختلفة. يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي : «كيف ترسم خطا بين الاثنين ؟ إن أحد المعايير هو أصول الكلمات»(48). ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية، وإذا لم يثبت رجوعها الى أصول متعددة كانت لفظا واحدا تعددت دلالته. وقد أفاد ابن السراج هذا، يقول : «واعلم أنه.. يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد، وأنه تداخل لغة في لغة، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كَبُرٌ وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ. من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد زسماء يعرف بكل واحد منها، بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره، وعلى ذلك فالاولى بواضع كل لغة أن يكتفي بالاسم الواحد للمعنى الواحد، وقد حكى لي عن أحمد ابن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء»(49).

ويظهر وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكلمات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها، كما أن الكلمات التي تشترك في جذر

(47) Crystal. David (1985[1987]) : *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*. p. 236.

(48) Lyons. John : *Language and Linguistics*. An Introduction. p. 147

(49) محمد بن السري ابن السراج : الاشتقاق، ص ص 44-45

وصيغة واحدة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء كان التعدد اشتراكا لفظيا أو تعددا في المدلول فقط. وذلك كما يمكن أن نلاحظ في جذر العين الذي يندرج تحته كلمات متفقة الجذر والصيغة، يقول الرازي : «العين حاسة الرؤية . . . والعين أيضا عين الماء وعين الركبة. ولكل ركبة عينان، وهما نقرتان في مقدمها عند الساق والعين عين الشمس. . والعين الدينار. والعين المال الناض. والعين الديدبان والجاسوس وعين الشيء خياره. وعين الشيء نفسه» (50).

- **الأضداد**، وهو نمط خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد، وهو ما يتيح الجذر له مجالا تحته.

- **علاقات دلالية استثنائية**، ونقصد بها في الحقيقة العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطتين، مثل علاقة التأويل التي تربط بين اللديغ والسليم، يقول بعض اللغويين في ذلك : «والسليم : اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» (51).

ويعنى هذا في الحقيقة استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية، سواء ما كان منها على أصله وما جاء استثناء.

ب - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر :

وهي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر، أو لا يفسح لها مكانا خاصا بها فيه. وتتمثل في ثلاث علاقات دلالية، هي التضاد والانضواء، والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعا، يقول ابن السراج في الترادف : «حكى لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء. . وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع لينتفع به في السجع والقوافي، ألا ترى أن الشاعر إذا كان في قافية سينية استعمل جلس، فإن جعلها دالية استعمل قعد. ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جدا» (52).

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة

(50) الرازي، مختار الصحاح، مادة ع ي ن، ص 400.
(51) أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج. 2، ص 134.
(52) محمد بن السري ابن السراج، الاشتقاق، ص ص 44-45.

مدخل معجمي لجذر ما من جذور المعجم ؛ إذ لا نجد استطرادا للحديث عن المترادفات التي تكون لكلمة من كلمات الجذر، ولا مضادتها إلا في نوع خاص من التضاد، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون لفظا واحدا يحمل معنيين متقابلين كما بينا في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي. على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ، أي أنه يستخدم وسيلة وليس مقصودا بالبيان.

وتفسير هذا الموقف المزدوج للمعجم من الدلالات المختلفة يرجع، فيما نرى، إلى أنهم قد رأوا أن العلاقات الدلالية التي تكون بين المفردات ترد على نوعين متمايزين هما :

- **العلاقات الدلالية اللغوية**، ونقصد بها ما كان من العلاقات ذا ارتباط باللغة وليس مقتصرا على الواقع. ويتحقق ذلك في العلاقة المعجمية التي تكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد، إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذو مرجع لغوي هو اشتراكها في جذر واحد. ومن ذلك أيضا علاقتا الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي؛ إذ تنبني هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ، وهو ما يفسر مرة على أن الجذر متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره، ويفسر مرة على أنه جذر واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه. ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان أيضا، إذ ترجعان الى الاشتراك في اللفظ كله، وليس في مجرد الجذر فحسب.

- العلاقات الدلالية الواقعية، وهي العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن يُوجد ذلك في اللغة، وذلك كما في علاقة الترادف ؛ إذ نقول بالترادف لاتفاق مدلولات الكلمات، ولا نملك شيئا في لفظ المترادفات ينبئنا أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كان يوجد ترادف أو لا، وكذلك التضاد ليس في اللغة ما يفيد تضاد الكلمات، وإنما نقرر التضاد اعتمادا على الواقع فحسب. والانضواء، أيضا، يتحدد من خلال الواقع فقط دون أي مرجع لغوي يفيده.

ويعنى ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين علاقات الترادف والتضاد والانضواء الدلالية، وبين علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ونحوهما ؛ وذلك لأنّ العلاقات الأولى، أي علاقة الترادف ونحوها علاقات لا ترجع الى جانب لغوي، وإنما يحدث أن يكون مدلول لفظ موافقا في الواقع لمدلول لفظ آخر فنقول بترادف اللفظين، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ مدلول لفظ آخر فنقول بالتضاد بين اللفظين. ولا

يخفى أن الترادف والتضاد والانضواء لاتستفاد من جانب لغوي ؛ فليس ثمة جذر أو علامة أو وَزْنٌ نبني عليها قولنا بالترادف والتضاد والانضواء وغير ذلك من العلاقات الدلالية المقررة. ويعنى ذلك باختصار أنه ليس ثمة نظام في اللغة يعكس الترادف ونحوه من العلاقات الواقعية أو المنطقية.

ويمكن أن نبيّن الفرق بين العلاقات الدلالية اللغوية والعلاقات الدلالية الواقعية إذا ما استحضرنا **أن اللغة لا تنسخ الواقع** ؛ فهي تبيّنُ بعض ما في الواقع من أصناف، وتتجاهل بعضها، مثلا : يتمثل الجنس في الواقع في كل من المذكر والمؤنث والمحايد، لكن المعالجة اللغوية له تختلف من لغة الى أخرى، فمن اللغات ما لا يعتد بهذه الأصناف ابتداء ولا يتخذ لها علامات خاصة بها [53]، ومنها ما يفرق بين المذكر والمؤنث فحسب، ويحمل ما سواهما على أحد وجهي التذكير والتأنيث بالمجاز [54]، ومن اللغات ما يسلم بالمحايد [55]، ومن مفارقة المعالجة اللغوية للعلاقات الواقعية أن يُجْعَلَ بَعْضُ المحايد مذكرا وبعضه مؤنثا وبعضه محايدا [56].

إذا ما استحضرنا **أن اللغة لا تنسخ الواقع**، فهي تبيّنُ بعض ما في الواقع من الأصناف، وتتجاهل بعضها، اتضح لنا الفرق بين العلاقات المعجمية التي يرصدها الجذر والعلاقات المعجمية التي يرصدها الواقع من جهة أخرى. إن المعجم العربي يحرص على تسجيل العلاقات الدلالية اللغوية فحسب، أي دون العلاقات الدلالية الواقعية. وإن مسائل الترادف والتضاد والانضواء مسائل تحسب بالنظر في المدلول نفسه دون تطرق الى الدال أو الرمز اللغوي. إنها أقرب ما تكون إلى أن تكون نوعا من العلاقات المنطقية بين المدلولات نفسها دون أن يكون لها ارتباط بالدوال. ويمكن قياس عدم إدراج النحاة لمثل هذه العلاقات بعدم حديث نحاة الفارسية، مثلا، عن قضايا النوع المتعلقة بالتذكير والتأنيث لخلو لغتهم من نظام النوع. وهل يمكن أن يتحدث نحاة لغة عن المثنى إذا كان غير موجود في لغتهم لا لشيء إلا لأنه موجود في الواقع. لا بد أن نتذكر أن اللغة لا تنسخ الواقع، وأنه لا بد لنا من الانطلاق منها عند دراستها، لا من الواقع الذي يجوز لها أن تطابقه في جزء

---

(53) كما في الإنجليزية والفارسية مثلا.

(54) كالعربية التي تجعل النجم مذكرا والشمس مؤنثا على الرغم من انتمائهما في الواقع الى المحايد.

(55) كالألمانية مثلا.

(56) كما في اللغة الألمانية التي تجعل الملعقة مذكر der Löffel والشوكة مؤنثا die Gabel، والسكين محايدا das messer.

وتنفصل عنه في جزء آخر.

وإذا تذكرنا أيضا أن المعاجم لا تسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبين لنا ضرورة التزام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب، لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز.

5 - نماذج التركيب المعجمي :

5 - 1. في النظرية اللغوية الغربية :

يعد التركيب المعجمي أو الدلالي للغة السؤال المركزي في الدراسات المعجمية ؛ إذ «كثيرا ما يتردد سؤال هل للمنطوقات تركيب دلالي ؟ وبتعبير آخر هل كل الصيغ التي تصف معنى المنطوقات تبنى في نماذج محددة تحديدا جيدا أو على الأقل في عدد قليل منها ؟»[57]. وقد جعل من أول اهتمامات علم الدلالة المعجمي «دراسة كيف ينظم المعجم وكيف تتعلق الدلالات بعضها ببعض ؟»[58]. وقد سادت في الدراسات المعجمية في بداية الدرس الوصفي فكرة تنفي وجود تركيب للمعجم أو كونه نظاما [59]، إذ « مال البنيويون الأمريكيون متأثرين ببلومفيلد إلى إهمال دراسة المعجم، وإلى معاملته على أنه تقريبا غير مبنيّ، أو على الأقل مبنى بشكل فضفاض»[60]. على أنه قد عاد «الاهتمام بالتركيب المعجمي للمعجم والبحث في هذا الموضوع، وقد استغرق طريقا طويلا منذ أيام بنيوية ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian Structuralism عندما كان المعجم يعد ببساطة قائمة من الشواذ النحوية وعندما كان المعنى يعد مستحيلا على الدراسة العلمية»[61].

وإذا كنا نسلم بأنه «تعذر الى الآن إخضاع المعجم لبنية خاصة به»[62]، فانه يلزمنا أن نتلمس الحديث عن نظرية معجمية دلالية تقوم على رصد التركيب المعجمي للغة، وأن

---

(57) Ducrot, Oswald (1972) : "*Semantic combinatorial*", p.269.

(58) Finegan E. (1989[1994]) : *Language : its Structure and use*, p. 163.

(59) د. تمام حسان (1973) : اللغة العربية : معناها ومبناها، ص 312.

(60) Gleason, H.A. (1962) : "*The relation of lexicon and grammar*", See also : Lehrer, A. (1974) : *Semantic Fields and lexical Structure*, p. 15.

(61) Lehrer, Adrienne (1992) : "*A theory of vocabulary structure : retrospectives and prospectives*", p. 243.

(62) محمد رشاد الحمزاوي (1991) : «من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ونظاما» نشر في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات، ص 111.

ننظر فيما لا تزال بحاجة إليه، ذلك أن النظرة الى المعجم قد شهدت تحولا حادا، فما «كان يتصور على أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة، لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، أصبح الآن يرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيبا ثنائي المستوى» (63).

ويمكننا أن نجد أربع تصورات مختلفة للتركيب المعجمي في اللغة تقدمها النظريات الغربية، وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية، وقد سعت هذه التصورات جميعها إلى تمثيل التركيب المعجمي للغة، وهي ترد كما يلي :

الأول - نموذج تقديم العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي. وينص على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناء للمعجم. يقول بعض اللغويين: «الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات» (64). ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبني أحد المحاور الثمانية لكتابه «علم الدلالة : إطار جديد» على «التركيب المعجمي» (65)، ويدرس فيه هذه العلاقات الدلالية ليبين «كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبي» (66). كما يبدو في تصور أكماجيان Akmajian، الذي يقول عن إحدى هذه العلاقات : «الترادف Synonymy يتركب به معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة»(67). وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات، ونقصد بالمعاجم غير العامة المعاجم التي لا تهدف الى تسجيل الرصيد اللغوي كله، بل تسجل مثلا، مجرد جانب منه، كما في معاجم المترادفات والمتضادات (68).

ويرجع إعداد معاجم بناء على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة، يقول بعض اللغويين في ذلك : «يبدو، في

(63) **Kempchinsky, Paula** (1995) : *"From the lexicon to the syntax ; the problem subjunctive clause"*, p. 248.

(64) Finegan, E. (1989|1994|) : *Language : its Structure and Use*, p. 163.

(65) Palmer, F.R. (1976) : *Semantics : a New Outline*, pp. 59-91.

(66) Ibid., p. 59.

(67) **Akmajian Adrian** (1990) : *Linguistics : an Introduction to language and communication*, p. 203.

(68) **Chambers' Staff**: *Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms*

النظرة الأولى، غير مركب على نحو مقبول. تقدم مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل» [٥٩]. ويقترح، من ثم، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد إحكام التركيب المعجمي، يضيف : «على أية حال، ثمة تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداء : تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثانية وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة» [٦٠].

وما يمكن ملاحظته على نموذج هذه النظرية هو :

- أن هذه العلاقات قائمة بين مدلولات المفردات حقيقة، ولكنها تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيبا أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي.

- أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظيّ والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تشتيت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كله ؛ إذ سيلزمنا أن نبنى المعجم علي الترادف مرة، ثم نعود فنبنيه على التضاد مرة أخرى، ونعود ثالثة لنبنيه على الانضواء وهكذا دواليك نبنى معجما مستقلا لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية. إن هذه العلاقات أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة، لا سلسلة واحدة يمكن أن تسلك فيها مفردات اللغة.

ويعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة، وإنما نقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات، وننتج بذلك سلاسل لهذه الكلمات وليس مجرد سلسلة واحدة لها. ومن ثم، لا نملك في النهاية معجما واحدا حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث. إن كل ما يمكن أن نفعله بهذه العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم، لا معجم واحد ذي بناء أكثر تماسكا.

لقد تحرك، فعلا، هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام فوقف على العلاقات المعجمية، لكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها تركيبا أو وحدة أكبر لنستطيع أن نقول : لقد وقفنا على تركيب معجميّ، أي أنه لا يوفر الركن الثالث للتركيب، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى.

---

(٥٩) Cruse. D.A. (1990) : "*Language, meaning and sense : semantics*" p. 153.

(٦٠) Ibid., p. 153. وثمة تفصيل أكثر لهذا الأمر في كتابه علم الدلالة المعجمي، انظر : Cruse. D.A. (1986) : *Lexical Semantics*.

الثاني – نموذج معالجة المكونات الدلالية، وقد بدت لها نواة ناضجة في أعمال فيلكنز Wilkins (1968) «الذي أنتج تحليل مكونات شاملا في اللغة» [71]. كما يمثل «هيلمسلف Hjelmslev وجاكبسون Jacobson أوائل مؤيديها في تراث ما بعد سوسير البنيوي وأكثرهما تأثيرا» [72]. وتتبنى فكرة المكونات الدلالية على «فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن يشكل الكثير منها جزءا من وصف الكلمات الأخرى في اللغة نفسها» [73]. وهي ترى «المعجم نظاما للمفاهيم» [74].

ويمثل تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءا بارزا من «العمل المفصل في تركيب المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة» [75]. كما تتحرك نظرية المكونات الدلالية بين الوحدة المعجمية المفردة والوحدات المعجمية الصغرى التي تتمثل في المكونات الدلالية التي تعلقت أو ركبت معا لتكوين الوحدة الدلالية الأكبر.

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

الثالث – نموذج الحقول المعجمية، وقد جاء هذا الاتجاه في أعمال القرن العشرين، وكان «أحد مصدريه تحليل السمات المميزة في الصرف التصريفي لمدرسة براغ، والثاني عمل الانثروبولوجيين» [76]. والحقيقة أن قائمة المساهمين في هذه النظرية طويلة ؛ إذ تبدأ بسوسير ثم ترير Trier وتصل الى ماتوريه Matoré (1950) [77]. يقول بعض مؤيدي نظرية تحليل المكونات عن أثر هذه النظرية في تمثيل التركيب المعجمي للغة : «نظريات الحقول الدلالية تفترض، على الجانب الآخر، أن معجم اللغة مركب، تماما كما

---

(71) Allan. Keith (1992) : *"Semantics : an overview"* p. 396.

(72) Lyons, John (1977) : *Semantics*, p. 317.

(73) Jeffries. Lesley (1998) : *Meaning in English : An Introduction to language Study*, p. 87.

(74) Bierwisch. Mangred (1970[1975]) : *"Semantics"*, p. 170.

(75) Kempson. Ruth M. (1977) : *Semantic Theory*, p. 18.

(76) Allan. Keith (1992) : *"Semantics : an overview"*, p. 396.

(77) Schogt. Henry G. (1986) : *"Lexical field"*, pp. 448-51.

أن نحو اللغة والفونولوجية مركبان. إن كلمات اللغة تصنف في مجموعات تعلق بحقول المفاهيم وتقسم النطاق الدلالي أو المجال الدلالي بطرق معينة»[78]. وقد تمت مراعاة هذه الحقول في عمل معاجم عامة تقوم على تسجيل الرصيد اللغوي كله فيما عرف باسم المكانز[79] (Thesaurus) التي تعتمد منهج الحقول المعجمية بدلا من المنهج التقليدي في صناعة المعاجم[80].

وتتحرك نظرية الحقل المعجمي بين الوحدة المعجمية المفردة والحقل المعجمي الذي تندرج تحته هذه الوحدات المعجمية المفردة، ويتكون الحقل من مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها لتندرج تحت هذا الحقل، إذ الحقل هو التنظيم الذي يمكن أن تدرج فيه كلمات اللغة ليمكن فهمها على نحو دقيق ؛ إذ «إننا لا نستطيع أن نفهم معنى تعبير مفرد بمعزل عن غيره (إذا أردنا أن نعرف ما يعنيه لفظ hot فيجب أن نعرف، على الأقل، أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold». إن التنظيم الكلّي للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة موضوع اللغويين» [81].

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لسعيه الى الوقوف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي، إذ الحقل لا يمثل تركيبا لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفراده. إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تقوم من خلال تركب هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية معينة. كما أن العلاقات الدلالية التي تقوم بين أفراد المعجم كعلاقات الترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقررها سوسير بين المفردات التي تصلح للوقوع في موقع نحوي واحد.

(78) Lehrer. Adrienne (1974) : *Semantic Fields and Lexical Structure*, p. 15.

(79) Editorial Staff (1995) : *Roget's International Thesaurus*, England : Harper Collins Publishers.

(80) Crystal David (1995) : *The cambridge Encyclopedia of English Language*, p. 158.

(81) Wunderlich. Dieter (1974[1979]) : *Foundations of Linguistics*. p. 230.

وقد استشعر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقا في تمثيلها التركيب المعجمي على نحو يعطيها صفة النظرية، يقول عن هذه النظرية : «إن مصطلح النظرية يستخدم بشكل فضفاض، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل، لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتعد نظريات متماسكة وموحدة» (82).

الرابع - نموذج معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة، وهو يرى المعجم مكونا من مكونات التركيب النحوي، ومن ثم يدرجه بوصفه جزءا حيويا في النظرية النحوية. يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : «سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجيا مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكونا متميزا من النحو، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة» (83). بل يرى بعض اللغويين أن «العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي القضية الرئيسية في النظرية اللغوية» (84). وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية «قياسا على النظرية النحوية، تفسير لجزء من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة، وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية» (85).

ويتحرك هذا التصور بين وحدة الجملة وعناصرها كما يتحرك النحو بينهما إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقا من جانبهما الدلالي لا تأسيسا على جانبهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو. وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات، وهو يتحرك في إطار العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى، لكنه لا يمثل تركيبا للمعجم.

ويعني ذلك أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ طرقا أربعا، تبحث اثنتان عن الدلالة في علاقاتها الأفقية، وهما نظرية العلاقات الدلالية ونظرية التركيب المعجمي للجملة، وتبحث الأخريان عن الدلالة رأسيا بربط الوحدات المعجمية بما تحتها من مكونات دلالية، أو بما فوقها من حقول معجمية.

والطرق التي اتخذتها هذه النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي كما يلي :

---

(82) Ibid., p. 15

(83) Andrews, Avery D. (1988) : *"Lexical Structure"*, p. 60

(84) Enç, Mürvet (1988) : *"The syntax-semantics interface"*, p. 239

(85) Ladusaw, William A. (1988) : *"Semantic theory"* p. 89

- **الطريق الأولى**، النظر إلى الوحدة المعجمية أفقيا لا رأسيا بالنظر في الوحدة المعجمية من بين وحدات معجمية أخرى موازية بحثا عن علاقات ارتباط بين هذه المفردات المعجمية بعضها ببعض. وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها تحقق تركيبا أكثر تماسكا.

- **الطريق الثانية**، النظر إلى الوحدة المعجمية أفقيا لا رأسيا مثلما هو الأمر في النظرية السابعة التي تبحث عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي. وهي تقف على تركيب دلالي للغة، ولكنها لا تقدم تركيبا للمعجم نفسه بصفة عامة.

- **الطريق الثالثة**، النظر رأسيا لا أفقيا، إلى ما تحت الوحدة المعجمية بحثا عن وحدات معجمية أصغر تركبت معا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية.

- **الطريق الرابعة**، النظر رأسيا، كما في الطريق الثالثة، ولكن بالنظر إلى ما فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركب الوحدات المعجمية المفردة معا، وذلك في حالة الحقول المعجمية.

ويمكن تصوير موقف النظريات الدلالية من التركيب المعجمي بربط الوحدة المعجمية المفردة مرة بالعلاقات الدلالية، وثانية بالحقل المعجمي، وثالثة بالسمة الدلالية، ورابعة بالتركيب النحوي بالرسم التوضيحي التالي :

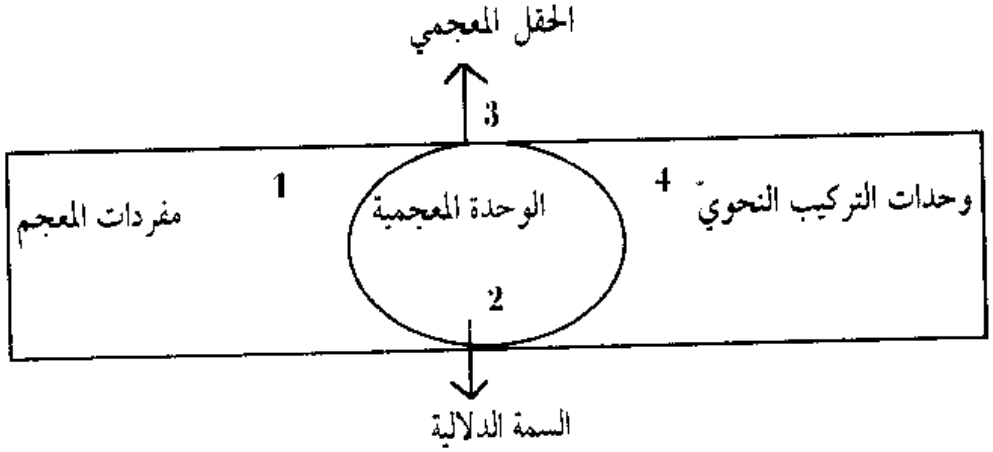

رسم توضيحي لطرق التنماس التركيب الدلالي [116].

(116) تفيد الأرقام المثبتة على الأسهم رقم النظرية وفق ترتيبها في هذه الدراسة.

5 - 2 . في النظرية العربية :

نود، بعد عرض المفاهيم المعجمية الأساسية واستعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي الغربية، أن نحدد تصورات درسنا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام. وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية عامة. كما لم يحظ في درسنا المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكلفت الدراسات التنظيرية للمعجم العربي، التي سبق أن أشرنا إلى أهمها، بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية. ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهاتها المختلفة، واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية.

ويسوغ التوجه الى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لم تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة التي بيناها في النماذج الأربعة التي قدموها لتركيب المعجم اللغوي، فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة. وتتمثل، في الحقيقة، قناعة البحث في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير ومواز لانشغالهم بصناعة المعجم، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيا في صناعة المعجم.

وتتمثل تصورات التركيب المعجمي العام، فيما استطاع البحث أن يقف عليه، في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي:

5 - 2 - 1 . نموذجا نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير):

يقدم درسنا اللغوي في إطار تحليله لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي، وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت. أي الجذر الذي لا يجرى له التقليبات المختلفة. وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير اليه ابن جني بقوله : «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم، اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. **وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته**. وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك.

فهذا الاشتقاق الأصغر» [87].

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخداما في تمثيل التركيب المعجمي للعربية. ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير الى ما يلي :

النقطة الأولى، أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات؛ إذ يمثل تجميعا لمفردات اللغة، فلا تستقل كل كلمة بجذر، وإنما يرد تحت الجذر الواحد عدة كلمات. وحسبنا أن نقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم. جذور الصحاح مثلا 3639 جذرا، وجذور اللسان 9273 جذرا، وجذور تاج العروس 11978 جذرا [88]. مع أن عدد الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أضعاف عدد الجذور الواردة.

ويعني ذلك أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددا من المفردات. وهذا ما يتضح من كون أن كل جذر يجمع عددا غير قليل من مفردات اللغة. إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب منها بدورها مجموعة من المفردات تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر لأنها تندرج تحته.

النقطة الثانية، أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أساس لغوي، إذ ترجع الى اشتراك في الأصول.

النقطة الثالثة؛ أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي الى تشتيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتماسك. إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر تعطيها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تندرج تحته هذه المفردات.

ويفيد ذلك أن هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في المداخل المعجمية المختلفة.

---

(87) أبو الفتح ابن جني : الخصائص، ج. 2، ص 134.

(88) علي حلمي موسى : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر، ص 19، وموسى، علي حلمي وشاهين، عبد الصبور : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر، ص 9.

النقطة الرابعة، أن الجذر، في ضوء ما سبق، يحقق أركان التركيب الثلاثة ؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى، كما أن الكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى، وتقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط، أو من اتفاق اللفظ كله.

النقطة الخامسة، أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء دون بعض يرجع الى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سنبينه في النقطتين السابعة والثامنة.

النقطة السادسة، أن مفهوم الجذر لم يقم على مجرد العلاقة الأساسية له، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحته بسبب الاتفاق في الجذر، بل هو يسمح بعلاقات أخرى، كعلاقتي الاشتراك اللفظي homonymy والاشتراك الدلالي polysemy.

تعنى هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيبا معجميا وسيطا بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر، وأن لتركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحته، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد ونحوهما.

ونسطيع في ضوء ذلك أن نؤكد أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تمثيلا للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية، وهو بما سبق ان بيناه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية.

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلةوسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات.

على أنه يجب أن نشير إلى أن تجميع كلمات الجذر قد شكل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد، هما :

- **كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر**، ومن ذلك ما نجده في جذر (خ ل ق) : «خالقه مخالقة وخلاقا : عاشره علي أخلاقه..؛ وخلّقه : أتم خلقه..؛ واختلق الشيء : أتم خلقه؛ واختلق القول : افتراه واخترعه؛ وتخلّق : تكلّف أن يظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه»[(٥١٢)].

- **كلمات لا تشترك إلا في الجذر**، أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن

(٥١٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج. ١، ص ٢٥٤.

تكون ذوات اشتقاق أصغر، أي ليس بعضها من بعض. ومن ذلك ما نجده تحت الجذر السابق نفسه (خ ل ق) : «الخَلاق الحظ والنصيب من الخير.. والخلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران، والخلقاء يقال هضبة خلقاء : لا نبات بها. وخلقاء الشيء: مستواه.. الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر ورؤية.. الخلقة : الفطرة» (٩١).

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات ؛ إذ تثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين تمثلان نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور، وهما كما يلي :

(1) نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

ونقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد بكون أصولها واحدة. وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرا. وهو ما نجده في معظم المعاجم التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذورها، ويعنى ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركب الجذر الشكلي إلى تركب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرا. ويمكن تسمية هذا النموذج **بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر** لاثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات.

ويعد جمع مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية جامعة الاصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصرت على ترتيب المعجم في جذور، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر (خ ل ق) الذي لم يبين المعجم الاصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة. ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة، نحو معجم الصحاح، واللسان وغيرهما لتبين عدم استنباطها أصلا دلاليا عاما للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الاصغر.

---

(٩١) السابق، ج. ١، ص ٨٥٠.

(2) نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر) :

ونقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، واجتهد في ربط النوع الثاني من الكلمات التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحد، بمعنى عام واحد. أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الاصغر. وهذا ما يفيده ببساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها. لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي دلالي معا، وليس شكليا فقط ؛ فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل. وقد اجتهد في استنباط هذا الاصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي ولئلا يكون تركيبه مبنيا على أساس شكلي بحت يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات. لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي فلا بد أن يكون أساسها شكليا دلاليا وليس شكليا فحسب. وقد اجتهد في تضييق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد. يقول بعض الدارسين عن ذلك : «يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد، أو أصلين أحيانا، أو ثلاثة، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة» [91]. يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته، فهو يدير الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين، يقول في جذر (خ ل ق)، الذي مثلنا به لعرض النموذج السابق للمفردات التي لا ترتبط بعلاقة اشتقاق دون محاولة جمع هذه المفردات غير الاشتقاقي : «خلق الخاء واللام والقاف أصلان أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملاسة الشيء. فأما الأول فقولهم خلَقت الأديم للسقاء إذا قدرته.. ومن ذلك الخَلْق وهو السجية لأن صاحبه قد قُدِّرَ عليه... ومن الباب رجل مُخْتَلَقٌ : تام الخلق... وأما الأصل الثاني فصخرة خَلقاء، أي ملساء... ويقال اخلولق السحاب استوى. ورسم مخلولق إذا استوى بالارض. والمِخْلَقُ : السهم المصلح. ومن هذا الباب أخلق الشيء وخلق إذا بلي. وأخلقته أنا : أبليته... والخَلوق معروف. وهو الخلاق أيضا، وذلك أن الشيء إذا خُلِقَ ملس» [92].

(91) حسين نصار : المعجم العربي : نشأته وتطوره، ج. 2، ص ص 412-413.

(92) أبو الحسين أحمد ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، ج. 2، ص ص 213-214.

وقد أشار ابن جني إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقلباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذور. وهذا ما اضطر ابن فارس الى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكراهيته التكلف والاصطناع.

ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو منه من التوسع في الاشتقاق ؛ فقد مد مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد، وإذا تعذر جَعْلُ هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين وإلا فثلاثة وهكذا دواليك. ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لتتقبل صنيعه ؛ فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين، **أولهما الاشتقاق القياسي** الذي يعرف **بالاشتقاق الصغير** والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات، **والاشتقاق السماعي** الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي.

ويجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد نجيز تسمية نموذجه **بالنموذج الدلالي الكلي للجذر** ؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة، ولا يقتصر على جمع بعضها كالنموذج السابق دون بعض.

5 - 2 - 2. نموذجا السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر التقليبات) :

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة ؛ إذ إنه أراد أن يبنى معجما قبلَ أن يجمعه ؛ فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات. وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية، وهو :

(1) نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور :

ونريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة، أي السلسلة التي تجمع الجذر مع تقلباته، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين ؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الاصول التي ترد لها. وقد اتخذ من التقليبات أساسا يجمع به الجذور المتفقة أصولا والمختلفة ترتيبا فحسب. لقد قامت فكرة

تركيب المعجم عند الخليل علي جمع «الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد، فمثلا نجد (الجذور) ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب ، ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظريا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطلقت به العرب منها فعلا، وعما لم تنطق به. . ويعرف هذا التنظيم باسم التقليبات. ويمكن الرجوع الى هذه المفردات مثلا تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل، تليها الدال، ثم الباء» (93).

وكأن الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطا بين وحدة الكلمة وتركيب المعجم كله مسافة كبيرة فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم، وفوق الجذر الذي ترد تحته بطبيعة الحال الكلمات، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة فالجذر فالسلسلة فالمعجم.

وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ «سار عليها من بعد ابن دريد والأزهري والقالي والزبيدي وابن سيده وغيرهم» (94).

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق ترتيب حروف الهجاء لنصر بن عاصم، تفيد بعض الدراسات عدم جوهرية المخالفة الواردة عند «ابن دريد الذي اتبع في تقليباته نظام وضع المفردات المتحدة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية. فهنا مثلا نجده وضع تلك (الجذور) الستة المذكورة سابقا تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة أيضا من المؤلفين الذي اتبعوا في ترتيبهم نظام العين» (95).

ويفيد ذلك عددا من الأمور ترد كما يلي :

- أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركبا من وحدتين أدنى منه هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات.

(93) عبد الله درويش (1958) : المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم «العين» للخليل بن أحمد، ص 18.

(94) السابق، ص 17.

(95) السابق، ص 18.

- أن الوحدات التي تثبتها هذه النظرية تتمثل في الكلمات التي تتجمع في جذورها الدنيا والمباشرة لها، ثم سلاسل الجذور التي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة.

- أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتيا أو لفظيا في الأصوات، وليس لها دلالة واحدة متفقة، وكأن هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية. وهذا ما يجعل الدراسة تسميها السلسلة الصوتية للجذور.

- أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي ؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالةً تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتمادا لإهمال الجانب الدلالي.

- أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذا كانت الجذور ثلاثية، بل تجمع سلسلة الجذور الخماسية مائة وعشرين جذرا وفق التقليبات المختلفة الممكنة منها، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور : «واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بينائين، مثل : بل، إذا قلب صار لب. وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية، فربما كانت الستة مستعملة كلها. وربما كانت مهملة كلها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران . . . فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناءً مهملة كلها إلا بناء واحدا مثل فرزدق وشمردل وما أشبهه» (١٧٠).

- أن بناء الخليل للمعجم على أساس الترتيب المخرجي قد أفاد من جهتين، أولاهما : عدم تكرار الكلمات في المعجم إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب المخرج الذي اتخذه، الثاني : أنه لم يحتج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم. ويعكس هذا الأمر مراعاة الخليل لطبيعة المعجم التي أصلها أن تبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة ؛ إذ ليس المعجم كالكتب يمكن أن يتخذ كل منها بناءً خاصا يستلزم بيانه من خلال فهرس. وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج الجمع المعجمي الذي اعتمده الخليل في معجمه، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نماذج التركيب المعجمي العام.

---

(١٧٠) ابن السراج، الاشتقاق، ص ٦٥.

(2) نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الاكبر) :

استطاع ابن جني أن يتقدّم بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر مع الخليل. وقد قام بجعل سلاسل الجذور، أو التقليبات المستعملة من سلسلة جذر ما، سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع اليها شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر.. ويعنى ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر. بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الاصغر والأكبر. يقول ابن جني : «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وأن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل اليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد.. نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)، وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا ؛ وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة» [117].

والحقيقة أنه إذا كان الخليل هو مبتكر سلسلة الجذور فإن ابن جني قد زاد عليها ما ينبغي أن تجعل له ريادته، وهو استنباطه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور فصير بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية.

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب إلى ابن جني وأن تفصل عن السلسلة الصوتية للجذور. وقد حرص ابن جني على نسبتها الى نفسه، فقال : «وإنما هذا الترتيب لنا نحن، وستراه فتلعم أنه لقب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير» [118].

وأتصور أن الانتقال من السلسلة الصوتية للجذور إلى السلسلة الدلالية للجذور

---

(117) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص ص 114-133.
(118) السابق، ج 2، ص 133.

أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليا ما أمكن، وكأني بابن جني قد استشعر قصد الخليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد، أقول كأنما استشعر ابن جني ما وراء استخدام الخليل لهذه السلاسل فأضفى عليها البعد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة. والحقيقة أننا لا ندري هل سكت الخليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقليبات الجذور لاستشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف، أم كان سكوته عن غير قصد.

والحق أن النقد الذي يوجه لهذه النظرية لم يفت ابن جني حين وضع نظريته هذه بل هو ينص عليه ويرى أن في النظرية قدرا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد، وأنه يكفيها أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد، إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقليبات ستة على ما هو مقرر له.

يقول ابن جني عن هذه النظرية «وعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتمَسا. بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا ؛ فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد»[٢٩١].

ويعني ذلك ما يلي :

- أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادا تاما، ولا اطرادا مساويا لاطراد الاشتقاق الأصغر، وإنما يكتفي بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر.

- أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادا تاما لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور.

- أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع، يقول : «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في

(٢٩١) السابق، ج ١، ص ص ١٣٨-١٣٩.

التركيب الواحد» [100]. وهو ما يقرره اللغويون في الاشتقاق الأصغر، يقولون : «والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» [101].

ويمكن، في الحقيقة، أن نفيد بخصوص الاشتراك في الدلالة الذي يثبته ابن جني لجذور السلسلة الدلالية ما يلي :

- أن ابن جني أراد شيئا فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل، وهو يعبر عن كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور، يقول عن لفظي الكلام والقول : «ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه» [102].

- أنه لم يرد أن يضيع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب إليها شيئا ما، فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها. يقول عن ذلك : «ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة، فكأنها لفظة واحدة» [103].

- أن ما يعينه ابن جني هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات، وهو كما تفيد نصوصه لا يقول إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية، بل يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به، فهو يقول : «فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي، أين وقعت، للقوة والشدة» [104]، وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة. ويقول : «ومن ذلك تراكيب (ق س و)،(ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع» [105].

وكأننا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات، هما :

الأول ، اشتراك في قدر من الدلالة، وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات الدلالة. ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد.

الثاني، الاشتراك في الاطار العام الذي تتحرك فيه الدلالة، وهو اشبه ما يكون باشتراك في حقل معجمي واحد. ويكون هذا الاشتراك في الاطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة.

---

(100) السابق، ج 2، ص 134.
(101) السابق، ج 2، ص 134.
(102) السابق، ج 1، ص 5.
(103) السابق، ج 2، ص 139.
(104) السابق، ج 2، ص 135.
(105) السابق، ج 2، ص 136.

ولا بد هنا من تأكيد أنني لا أتلمس فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في عمل ابن جني، إذ لو أردنا لها فروضا نظرية وتطبيقات في تراثنا اللغوي لما افتقدنا ذلك، بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جني، وجميع اللغويين العرب، قدرا مشتركا من الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الدرس المعاصر بالسمة الدلالية أو المكون الدلالي، وقياس ما يفيده ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك في الدلالة الواردين في كلمات الجذر المفرد وجذور السلسلة الدلالية.

- أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك في الدلالة بين وحدات اللغة المختفلة يذكرنا بفرق يقيمه الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات الفعل ؛ فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد، وهي ما تفيده زياداتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالنقل والتكثير والمطاوعة... إلخ ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعلل والأحزان والأمراض والمعالجة ... الخ..

- أنه يعول كذلك على البناء العام للمعاني، يقول : «والشيء يذكر لنظيره ؛ فان المعاني وإن اختلفت معنيَّاتها آوية إلى مضجع غير مُقضٍّ، وآخذ بعضها برقاب بعض»[1010]. ويفيد قوله «معنياتها» أنه يريد ما تعنيه المعاني، أيَ معنى المعنى لا معنى اللفظ، وهذا ما يؤول بنا ثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معان، وهو ما عبرنا عنه بالدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة.

- أن صعوبة تصور ما يقول ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي نفهم به الاشتراك في الدلالة بين كلمات الجذر المفرد. والأمر، في الحقيقة، على ما نبينه في نموذج التحليل.

- أن تسجيله الاشتراك في الدلالة بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصا على التوظيف الأقصى للاشتراك اللغوي، ويجعل التحليل الدلالي تحليلا أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك كما نناقشه في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي :

وتدعونا فكرة السلسلة الدلالية للجذور في المعجم العربي الى بحث نموذج التحليل الدلالي الذي تقدمه النظرية الدلالية العربية. وهو ما يمكن تبسيطه على النحو التالي :

(1010) السابق، ج 2، ص 137

5 - 2 - 3. نموذج التحليل الدلالي :

تحرك اللغويون في تحليلهم الدلالي مع كل صور الاتفاق اللفظي ؛ فسجلوا :

أ - الاتفاق التام، وهو الذي يكون في الصيغة والجذر، كما في عين ونحوها مما يرد لمعان متعددة يتم تفسير هذا الاشتراك على أساس الاشتراك الدلالي polysemy أو الاشتراك اللفظي homonymy في الدرس اللغوي الحديث. وقد عالجت بعض الدراسات المعاصرة[107] موقف علمائنا من هذا الاشتراك وأسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد.

ب - الاتفاق الجزئي في مجرد الجذر دون الصيغة كالذي نجده في المشتقات من جذر واحد فيجمعها اشتراك دلالي مقابل لاشتراكها لفظا في الجذر. وهو ما يعرف بعلاقة eponymy، وقد سجله اللغويون العرب. وذلك كما يبدو في درساتهم المعجمية والصرفية. وقد ورود القول بمناهج مختلفة للاشتقاق، كما أشرنا في نموذج سلسلة الجذور الدلالية الكلية، **منها الاشتقاق القياسي أو الصغير، والاشتقاق السماعي** الذي قام به ابن فارس حين مد مظلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقا قياسية للاشتقاق نحو ما ذكرناه من جمعه مفردات الجذر (خ ل ق) تحت أصلين اثنين لا غير على الرغم من أنه ليس ثمة طريق للقول بأخذ كلمة منها من الأخرى. ويقوى صنيع ابن فارس أن الصفة المشبهة، التي تعد عند بعض الصرفيين من قبيل اسم الفاعل، قياسية في عمومها سماعية في صيغها بخلاف اسم الفاعل القياسي في عمومه وفي صيغه المختلفة.

جـ - الاتفاق في الصيغة لا في الجذر، وهو ما يظهر في دراستهم لدلالات الصيغ الصرفية المختلفة، ويتبعه دراستهم الاتفاق في العلامات الصرفية التي نسبوا اليها دلالة أو عدة دلالات واحدة.

د - الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته، وهو ما قدمه ابن جني في محاولته وضع معان عامة للجذر وتقلباته المختلفة ؛ إذ يبدو كما لو كان يقيس اتفاق الجذور في المادة واختلافها في الهيئة على اتفاق الكلمات في الجذر واختلافها في الصيغة فهو يحاول أن يقدم اتفاقا في دلالة الجذر وتقلباته يقابل اتفاقها في مادة الجذر. يسمى هذا تقليب الاصول نحو (ك ل م) و (ك م ل) و(م ك ل) ونحو ذلك»[108]. وهو في ذلك يطبق في تحليله ما اصطلح عليه **بالاشتقاق الكبير** الذي يكون بين الجذر وتقلباته.

---

(107) د. أحمد مختار عمر ([1993][1985]) : علم الدلالة، ص 150 وما بعدها.

(108) ابن جني : الخصائص، ج 1، ص 100.

هـ - **الاتفاق في جزء من مادة الجذر**، وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور اشتركت في بعض مادتها دون بعض، فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب : «ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين» (109)، وهو تطبيق لفكرة **الاشتقاق الأكبر**.

يعني ذلك ببساطة أن اللغويين العرب لم يقفوا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع التطابق الكلي، ولا مع التطابق في الجذر فقط أو في الوزن فقط، بل زادوا خطوتين أخريين، هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر، لا هيئته أو ترتيبه فيما عرف بالاشتقاق الكبير، ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر، لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر. أي أنهم لم يتركوا جزءا من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية. ويعني ذلك أيضا أنهم استخدموا عدة مناهج في نموذج تحليلهم الدلالي هذا ؛ فقد فسروا قدر الاشتراك الدلالي بين الألفاظ من خلال عدة مناهج، شملت الاشتقاق القياسي الذي عرف بالاشتقاق الصغير، ثم الاشتقاق السماعي الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، ثم الاشتقاق الكبير الذي ذكر ابن جني تطبيقات له في خصائصه، وأخيرا الاشتقاق الأكبر الذي طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».

5 - 2 - 4. نموذج الجمع المعجمي :

لا أتناول نماذج الجمع المعجمي في المعجم العربي عامة، وإنما أقف بصفة خاصة مع النموذج الذي قدمه الخليل لبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات. لقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن «يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية، ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة» (110). والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات ؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة

(109) السابق، ج 2، ص 140.

(110) أحمد مختار عمر البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص 204.

مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها. والحق أن المهمل عند الخليل يشمل أمرين، هما: المهمل استعمالا الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه، والممتنع صوتيا، وهو ما يمكمن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول، وعدم ائتلاف العين والحاء، واجتماع بعض الحروف، مثل دعشوشة، وجلاهيق.. إلخ.

ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالا والممتنع صوتيا عند الخليل إلى مقارنة الممتنع صوتيا بالمحذوف لعلة صرفية من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون «إن المحذوف لعلة كالمذكور. وبهذا نتصور حدود اللغة عند الخليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة إحداها للمستعمل، وتحيط بها دائرة للمهمل استعمالا ؛ ودائرة ثالثة أبعد من المستعمل، هي دائرة الممتنع صوتيا لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتيا في العربية.

ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله وممتنعه الصوتي على النحو التالي :

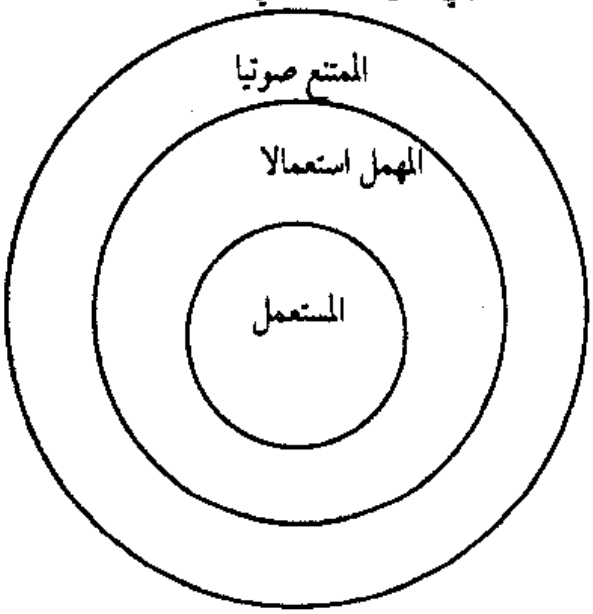

والحقيقة أن حديث الخليل عن المهمل استعمالا يصدر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية. ولعل ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف يؤكد أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تماسك وتواصل على نحو محكم.

محمد عبد العزيز عبد الدائم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المراجع

1 - العربية

محمد الجرجاني : كتاب التعريفات، ضبط وفهرسة محمد بن عبد الحكيم القاضي، القاهرة : دار الكتاب المصري، وبيروت : دار الكتاب اللبناني. 1991م.

أبو الفتح عثمان ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر، ط 1952.

حلام الجيلاني: (1994) «المعجم العربي بين المدارسية والنظريانية»، مجلة المعجمية 9-10، ص ص 105-128.

تمام حسان : (1973) اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبده الحلو : (1994) معجم المصطلحات الفلسفية فرنسي - عربي، بيروت : مكتبة لبنان.

محمد رشاد الحمزاوي : (1991) «من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ونظاما ؟»، في : المعجم العربي : إشكالات ومقاربات، تونس : بيت الحكمة، ص ص 309-335.

ـــ (1994) «الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة»، مجلة المعجمية 9-10، ص ص 11-28.

فرحات الدريسي : (1994) «حول نظامية المعجم»، مجلة المعجمية 9-10، ص ص 1441-154.

محمد أبو بكر الرازي : مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، تصحيح حمزة فتح الله، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.

محمد بن السري ابن السراج : الاشتقاق ، تحقيق محمد صالح التمريتي ، بغداد : مطبعة المعارف، 1973م.

داود حلمي السيد : (1987) المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر، الكويت : نشر جامعة الكويت.

محمد عبد العزيز عبد الدايم : (2002) نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

أحمد مختار عمر : ([1993] 1985) . علم الدلالة، القاهرة : عالم الكتب، ط. +
ـــ (1971 [1997]) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، القاهرة : عالم الكتب، ط 7.
أبو الحسين أحمد ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط. 3 ؛ 1981 م.
أبو البقاء الكفويّ : الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، لبنان : مؤسسة الرسالة، ط 2، 1998م.
مجمع اللغة العربية : (1985) المعجم الوسيط، مصر : دار المعارف، ط. 3.
إبراهيم بن مراد : (1994) «مقدمة لنظرية المعجم»، مجلة المعجمية 9-10، ص ص 29-81.
ابن منظور : اللسان، تحقيق عبد الله علي الكبير وزميله، مصر : دار المعارف.
علي حلمي موسى : (1973) : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت.
علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين : (1983) : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت.
حسين نصار : (1956) المعجم العربي : نشأته وتطوره، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

ثانيا – الانجليزية

Akmajian, Adrian : (1990) *Linguistics : an Introduxction to language and communication*, Combridge, Massachusetts : The MIT Press.
Allan, Keith : (1992) *"Semantics : an overview"*, in : International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 3, New York and Oxford University Press, pp. 394-9.
Andrews, Avery D. : (1988) *"Lexical structure"*, in : Frederick Newmeyer (ed) : Linguistics : The Cambridge Survey, I : Linguistic Theory : Foundations, Cambridge University Press, pp. 60-88.
Bierwish, Manfred : : (1970 [1975]) *"Semantics"*, edited in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB : Penguin Books, pp. 166-84.
Bloch, B. : (1953) : *"Contrast"*, language 29, pp. 59-61.
Bloomfield, Leonard : (1933 [1969]) : *Language*, London : george Allen & Unwin Ltd.

Catford, J.C. : (1969) *"J. R. Firth and british linguistics"*, in : Linguistics Today. Edited by Archibald A. Hill, New York : Basic Books, Inc., Publishers, p. 225.

Chalker, Sylvia and Weiner, Edmond : (1994) *The Oxford Dictionary of English Grammar*, Oxford : Oxford University Press.

Chamber' Staff : *Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms*, Cambridge: Chambers.

Cruse, D.A. : (1990) *"Language, meaning and sense ; semantics"*, in An Encyclopedia of Language, edited by N.E. Collinge, pp. 139-172.

— (1986) *Lexical Semantics*, Cambridge : Cambridge University Press.

Crystal, David : (1971 [1976]) *Linguistics*, GB : Penguin Books.

— (1985 [1987]) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, Oxford : Basil Blackwell.

— (1987) *The Cambridge Encyclopedia of Language*, Cambridge : Cambridge University Press.

— (1995) *The Cambridge Encyclopedia of English Language*, Cambridge: Cambridge University Press.

Ducrot, Oswald (1972) *"Semantic combinatorial"*, edited in Ebcyclopedic Dictionary of the sciences of Language, edited by Osxald Ducrot and Tzvetan, translated by catherine porter, oxford : Blackwell reference, pp. 264-73

Enç Mürvet, (1988) : *"The syntax-semantics interface"*, Linguistics : The Cambridge Survey I : Linguistic Theory : Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge : Cambridge University Press, pp. 239-54.

Finegan, edward : (1989 [1994]) : Language : its Structure and Use, USA : Harcourt Brace College Publishers.

Firth, J.R. : (1968 [1957]) *"A synopsis of linguistic theory"* Selected papers of J.R. Firth 1952-59, edited by F.R. Palmer, GB : Longmans, p. 186.

Fought, John G. : (1995) *"American Structuralism"*, Concise History of the language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford : Pergamon, pp. 295-306.

Gleason, H. A. : (1962) *"The relation of lexicon and grammar"*, Problems in lexicography, edited by Householder and Saporta, Bloomington.

Hamp, Eric P. : (1966) *A Glossary of American Technical linguistic Usage 1925-1950*, USA : Spectrum Publishers;

Hill, A.A. : (1958) *Introduction to linguistic Structure : from Sound to sentence in English*, nex York : harcourt Brace.

Hjelmslev, Louis : (1972) *"Structure analysis of language"*, Readings in modern linguistics, p. 97.

Hockett, C. : (1958) *A Course in modern Linguistics*, New York : The Macmillan Compagny.

Jeffries, Lesley : (1998) *Meaning in English : an Introduction to Language Study*. Macmillan Press LTD.

Joos, M. (1958) : *"Semiology : a Linguistic theory of meaning"*, Studies in linguistics 13, pp. 53-70.

Joseph, John E. : (1995) *"Saussurean Tradition in linguistics"*, Concise History of the language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F. Koerner & R. E. Asher, Oxford : Pergamon, pp. 233-39.

Ladusaw, William A. : (1988) *"Semantic theory"* , Linguistics : The Cambridge Survey I : Linguistics Theory : Foundations edited by frederick J. Newmeyer, Cambridge; New York Port Chester Melbourne Sydney : Cambridge University Press. pp. 89-112.

Kempchinsky, Paula : (1995) *"From the lexicon to the syntax : the problem of subjunctive clauses"*, edited in Evolution and Revolution in Linguistic Theory, edited by Hèctor Campos and Paula Rempchinsky, Washington, D.C. : Georgetown University Press, pp. 228-50.

Kempson, Ruth M.: (1997) *Semantic Theory*, Cambridge : Cambridge University Press.

Lehrer, Adrienne : (1974) *Semantic Filds and Lexical Structure*, Amsterdam : North-Holland Publishing Compagny.

— (1992) *"A theory of vocabulary struccture : retrospectives and prospectives"*, edited in "Thirty Years of Linguistic Evolution, Studies in Honour of Renè Dirven on he occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia & Amsterdam : John Benjamins Publishing Compagny, pp. 243-256.

Lyons, John : (1977) *Semantics*, Vol. 1, Cambridge : Cambridge University Press.

— (1981) *Language and linguistics : an Introduction*, Cambridge : Cambridge University Press.

Mathews, P.H. : (1986) *"Distributional syntax"* Studies in the History of Western Linguistics, edited by Theodora Bynon & F. R. Palmer, Cambridge : Cambridge University Press, pp. 245-277.

Mel'cuk, Igor : (1992) *"Lexicon : an overview"*, International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2 p. 332-5.

Palmer, F.R. : (1976) *Semantics : a New Outline*, Cambridge University Press.

— (1995) *"Firth and London School"*, Concise History of the language sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F. Koerner & R.E. Asher, oxford : Pergamon. pp. 268-72.

Pei, Mario (1966) : *Glossary of Linguistic Terminology*, New York and London : Columbia University Press.

Pelz, Jerzy (1986) : *"Meaning"*, Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 497-57.

— *"Meaning, associationist theories of"*, Encyclopedic Dictionary of Semiotics. Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 507-10.

— *"Meaning, Pragmaticist theories of"*. Encyclopedic Dictionary of Semiotics.

Vol. 1. Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 511-20.
— *"Meaning, Stimulus-response theories of"*, edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics. Vol. 1. Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 520-3.
Petitot. Jean (Paul Perron) : (1986) *"Structure"*, Encyclopedic Dictionary of Semiotics. Vol. 2, Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 991-022.
Rey. Alain (1986) : *"Lexicon"*, edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics. Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter. pp. 451-2.
Saussure, Ferdinand de : (1917 [1972]) *Course in General Linguistics*, edited by Charles Bally and Albert Sechehaye in collaboration with Albert Riedlinger, translated with an interoduction and notes by Wade Baskin. New York; Toronto, London : McGraw-Hill Book Company.
Schogt. Henry G. : (1986) *"Lexical Field"*, edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, Vol. 1, pp. 448-51.
Sproat, Richard (1992) : *"Lexicon in Formal Grammar"*, International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2, New York and Oxford : Oxford University Press, pp. 335-6.
Trager G. L. & Smith, H. L. (1951) : *"An Outline of English Structure"*, Studies in Linguistics, Occasional Paper 3, Oklahoma : Oklahoma Press.
Trask, R. L. : (1993 [1996]) *A Dictionary of grammatical terms in Linguistics*, London & New York : Routledge.
Wunderlich, Dieter : (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, Translated from the German Graundlagen der linguistik by Roger Lass, Cambridge : Cambridge University Press.